جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Ethical and Legal Controls for Security Work: An Analytical Study

الضوابط الأخلاقيَّة والقانونيَّة للعمل الأمني: دراسة تحليليَّة

راشد محمد حمد المري
أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، دولة الكويت.

Rashid Mohammed Hamad Al Marri
Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences, Kuwait.

Received on 27 Feb. 2024, accepted on 19 May 2024, available online on 11 Jun. 2024.

المستخلص

لا ريب أن الضوابط الأخلاقية والقانونية التي تحيط بالعمل الأمني لها تأثيرٌ كبيرٌ في سير المنظومة الأمنية، المرتبطة بحياتنا في مجتمعنا المعاصر؛ لأنها تتسق مع القيم الأخلاقية والإنسانية؛ ومن ثم فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعامل مع أفراد المجتمع، وترتبط في الوقت ذاته بالجوانب القانونية، ومن هذا المنطلق نجد أنه يوجد أثر مهم لكل من الأخلاق والقانون في تطبيق عمل رجال الشرطة؛ لأن الالتزام بالقانون والأخلاق والقيم هو في حد ذاته جوهر الحفاظ على الأمن والاستقرار؛ إذ يفترض في رجل الأمن أنه يدرك معنى الواجب المنوط به، ويهدف في أدائه إلى اعتماد المبادئ الأخلاقية في منهجه. ومن ثَمَّ يكون الهدف الرئيس من هذا البحث هو بيان الضوابط الأخلاقية والقانونية للعمل الأمني. وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يسعى إلى جمع الحقائق والبيانات والمعلومات حول ظاهرة من الظواهر وتبويبها وتنظيمها وتحليلها تحليلًا يضمن تبسيطها. وقد انتهى البحث ضمن نتائجه إلى أن القانون يمثل الجزاء عندما تخالف نصوصه القانونية؛ ضمانًا لتحقيق الأمن والاستقرار، ومن ثمَّ هناك ضرورة للمجتمعات المتحضرة للتمسك بالقانون والأخلاق معًا؛ لما لهما من أثر في منظومة العمل الأمني. وكانت أهم توصيات البحث هي التركيز على سيادة مناخ احترام القيم والأخلاقيات التي هي صلب قواعد القانون الفاعلة مع هذه الأخلاقيات، من منطلق أن النهوض بالمجتمع وازدهاره يأتي من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المنظومة الأمنية، القانون، الأخلاق، الضوابط الأخلاقية والقانونية.

Abstract

It is undeniable that ethics and law significantly influence the practices and responsibilities of police officers. Compliance with legal statutes, ethical standards, and core values constitutes the fundamental basis for upholding security and stability. The assumption is that security personnel comprehend the significance of their entrusted duties and strive to integrate ethical principles into their conduct. Consequently, this research aims to elucidate the ethical and legal parameters governing security operations. Employing a descriptive and analytical approach, the study endeavors to gather, classify, organize, and analyze relevant facts, data, and information pertaining to this phenomenon. The findings underscore the punitive role of the law in maintaining security and stability, wherein legal provisions serve as safeguards against violations. Therefore, it is imperative for civilized societies to uphold both legal and moral principles in tandem, recognizing their collective influence on the security framework. Key recommendations include fostering a culture of reverence for ethical values, which are integral to the efficacy of legal regulations. The premise is that societal progress and well - being hinge upon the reinforcement of moral and legal precepts.

Keywords: *security studies, security system, law, ethics, ethical and legal controls.*

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Rashid Mohammed Hamad Al Marri*
Email: rashedm9@hotmail.com
doi: 10.26735/NSGW7982

1319-1241© 2024. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

رجال الأمن هم الذين يقع على عاتقهم عبء حماية وأمن الوطن والمواطنين، وفرض احترام القانون، فهم موظفون يتميزون عن باقي الموظفين في أداء هذا الواجب، والعمل المهم، والشخص الذي ينتمي لهذه الوظيفة مطالبٌ وملزمٌ بالتحلي بمواصفات أخلاقية، وروح القانون في أدائها وتنفيذها، ومدى تأثره بهذه القيم الأخلاقية وضوابط القانون التي تؤهله لممارسة هذه المهام على الوجه الأكمل المطلوب منه، وبخاصة في مجتمعنا الإسلامي العربي الشرقي (المري، 2007).

ويعد الإطار الأخلاقي مرجعية تستمد منه القواعد القانونية أحكامها باعتباره يمثل فاعلًا أساسيًّا في عملية الضبط الاجتماعي، إضافة إلى ذلك فإن القاعدة القانونية وجودتها ترتبط بمدى تمثيلها لقيم المجتمع، فيتقبل أفراد المجتمع القواعد القانونية إذا كانت معبرة عن ضميره الجمعي، والسائد أن استقرار القواعد القانونية وزيادة درجة قبولها مرتبطٌ تمامًا بأن يسبقها دراسات لبيئتها الاجتماعية، فإذا جاءت تلك القواعد منسجمة مع المجتمع كانت متقبلة منه، والعكس صحيح (نور الدين، 1427هـ).

ويمثل المساس بالأخلاق العامة انتهاكًا للنظام العام عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العامة. وهو ما يطرح تساؤلًا عن موقف الآداب العامة في ظل صعوبة وضع تعريف محدد للأخلاق، وصعوبة تحديد ما ينبغي المحافظة عليه في قواعد الآداب العامة. وينظم القانون والأخلاق السلوك الاجتماعي للإنسان باعتبارهما عصب بنية المجتمعات الإنسانية. وفي حاله عدم التوازن بين السلوكين القانوني والأخلاقي فسيؤدي ذلك إلى عدم استقرار المجتمع، وقد يتطور الأمر لدرجه قبول وتبرير السلوك غير الأخلاقي بداعي موافقته للقانون، ولا ريب أن البعد الأخلاقي لأفراد المجتمع يتضمن درجة عالية في إنشاء القواعد القانونية في حياتهم، فهناك علاقة وثيقة بين صياغة القانون والأخلاق، فنلاحظ أن كثيرًا من الأحكام القانونية تعد انعكاسًا لقواعد أخلاقية واقعية، تم جلبها من الجانب الأخلاقي للجانب القانوني، وعليه فقد تطورت في العقود الأخيرة علاقة لصيقة بين القانون والأخلاق، ومدى تأثيرهما في صلب العمل الأمني. إذ إن المشرعين والفقهاء يولون اهتمامًا كبيرًا بالتنظيم القانوني لمختلف القضايا التي كانوا يصنفونها من قبل على أنها أخلاقية صرف، وبالطبع أثر ذلك على الدور الأمني (رمزي، 2018).

ولا ريب أن رجل الأمن يقع على عاتقه عبء حماية الوطن والمواطنين، ومن ثمَّ فهو ملزم بنهج الأخلاق الحسنة والسلوك القويم في علاقته مع المواطنين، وذلك وفقًا للقواعد والمبادئ المسطرة في القوانين والأنظمة الجاري العمل بموجبها. ومن ثَمَّ فسوف ينمي هذا البحث المعرفة وإدراك حقيقة الأمر بمفاهيم دقيقة لضرورة وجود العلاقة الوطيدة بين أخلاقيات، وأدبيات رجال الأمن في تنفيذ جميع مهامهم الأمنية وأداء واجبهم، وفي إطار ضوابط وقواعد وروح القانون (هلال، 2017).

وتمثل صلة القانون بالأخلاق أهميةً بالغةً في العلوم الوضعية، وذات صلة أيضًا بالدور الأمني في إنفاذ القانون. بناءً عليه فالأخلاق تشغل جانبًا عظيمًا من أفكار المشرعين والفقهاء (سميران، 2020)، فهي على قمة كل الموضوعات المتجددة منذ القدم، ويتطلب الأمر التعمق في الدراسات في سائر فروع العلم كالقانون، والعلوم الأمنية، كفن ومهارة التعامل مع الجمهور، ومن ثَمَّ تأتي أهمية هذا البحث من الناحية التطبيقية والعملية في أنه يؤدي إلى زيادة ومساعدة رجال الأمن على التحلي بالأخلاق وروح القانون وزيادة نسبة الرضا لديهم في أدائهم لتنفيذ المهام الموكلة إليهم على خير وجه (قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، 1979 - 1989).

مشكلة الدراسة

تأتي إشكالية الدراسة في الأساس من منطلق ظاهرة قد توجد في الواقع كثيرًا؛ وذلك من خلال تعامل رجال الشرطة مع المواطنين في حال تنفيذهم للمهام الأمنية المكلفين بها، من حيث وجوب أدائهم والتزامهم بروح القانون وآداب وأخلاقيات السلوك الإنساني الرصين. وتنوعت البحوث التي تناولت الوظيفة الأمنية والأخلاق عامة. وقد واجه الباحث صعوبة في اختيار التعريفات المناسبة والتمييز بينها بسبب الكثرة والتنوع في الآراء والنظريات المقدمة. وهذا الوضع أدى إلى تعقد إعداد البحث وضرورة تحديد العلاقة بين كفاءة رجل الأمن في أداء وتنفيذ عمله، والالتزام بالقيم الأخلاقية واحترام القوانين، كما أن معظم البحوث التي تعرضت للعلاقة بين القانون والأخلاق والأمن كانت تعتنق النظريات التي تفصل الأخلاق عن القانون، بينما هناك ندرة من الدراسات تناولت التقارب بين الأخلاق والقانون وتأثيرهما عمليًّا على الأمن. ويهدف هذا البحث إلى إبراز حقيقة وضرورة اتساق الضوابط من الواجبات والمحظورات لعمل رجال الشرطة بالجانب الأخلاقي الإنساني المتسم بروح القانون، ومن ثَمَّ يجب التعرُّف إلى الجانب الأخلاقي وروح القانون عند ممارسة رجل الشرطة المهام الموكلة إليه، وكافة تعاملاتهم مع المواطنين، وكذلك عند تقديم الخدمات الأمنية لهم. وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة البحث التالية:

السؤال الرئيس: مامعايير تقييم كفاءة العمل الأمني مع مراعاة التزامه بالقيم الأخلاقية واحترامه للقوانين؟

وتتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة القانون بمهام وواجبات العمل الأمني؟
- ما علاقة الأخلاق والقيم الإنسانية بمفهوم العمل الأمني؟
- ما العلاقة المتبادلة بين القانون والأخلاق في عمل رجل الأمن؟

المنهجية

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يسعى إلى جمع الحقائق والبيانات والمعلومات حول ظاهرة من الظواهر وتبويبها وتنظيمها وتحليلها تحليلًا يضمن تبسيطها، ومن ثَمَّ مقارنتها للوصول إلى سبل البعد الأمني والأخلاقي في إنفاذ القاعدة القانونية. ومن ثَمَّ بحث تأثير كل من الأخلاق والقانون على مجالات الدراسة، وتحليل العلاقة بين الأمن والأخلاق والقانون ومدى تأثيرها على الوظيفة الأمنية.

الدراسات السابقة

الملاح (2018) الأمن والأخلاق: أي علاقة؟ وقد أشارت الدراسة إلى أن الشرطة هي جزء لا ينفصم من المجتمع، تؤدي وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية، ويبقى دورها الأساسي هو الحفاظ على النظام العام ومحاربة الجريمة وحماية سائر المواطنين من كل ما من شأنه المس بحقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم، وصون مكتسبات الوطن، وترسيخ مبدأ سيادة القانون. وللقيام بكل هذه الأدوار يجب أن يتحلى رجل الأمن بالقيم الأخلاقية، والمعرفة بآداب وواجبات المهنة. وانتهت الدراسة إلى أهم نتيجة وحقيقة على أرض الواقع بأن تبقى الأخلاق كأهم عنصر في تكوين الفرد المثالي والأسرة السليمة، والمجتمع الراقي والدولة المتقدمة، فهي تعكس ثقافة الأمة وحضارتها، فبقدر ما تعلو أخلاق الأمة تعلو حضارتها وثقافتها وقيمها، والعكس الصحيح. فالأخلاق هي أساس بقاء الأمم. وتزيد دراستنا عن هذه الدراسة في تناول مدى طبيعة العلاقة بين الأخلاق والقانون وبين مفهوم ومنظور العمل الأمني.

الشهري (2009)، أخلاقيات العمل في الإسلام وآثاره الأمنية، وتناولت الدراسة الأخلاق الفاضلة كضرورة من ضرورات الحياة؛ إذ لا تستقيم حياة الأفراد والمجتمعات والأمم دون الأخلاق، وهذا البحث يبين أهمية الأخلاق في جانب العمل، وأثرها الأمني. كما بينت حكم العمل في الإسلام، وأهميته؛ حيث دعا الإسلام إلى العمل، وربطه بالعبادة، وجعل العمل كرامة وشرفًا. وانتهت الدراسة إلى أنه يجب أن يلتزم الجميع بجميع بنود العقد المبرم بينهما. وفي جانب المستهلك لا يروج للفاسد، ولا المجرم، ولا يدلس، ولا يكذب ولا يحتكر، ولا يرفع الأسعار، ولا يطفف في الكيل والوزن، ولا يغبن الناس، فهذا له أثر، وكذلك أثره على الأمن النفسي للعامل ورب العمل. والأمن الأسري، والأمن الاجتماعي. بينما تدور دراستنا عن تلك العلاقة بين العمل الأمني، والقيم الأخلاقية والقانونية في الزمن المعاصر وفقًا للتشريعات القانونية وقانون حقوق الإنسان والواجبات والمحظورات الواردة بالمدونات السلوكية الأخلاقية، وأيضًا وفقًا لتلك الضوابط في التشريع الإسلامي.

أزراول (2016)، الأمن الإنساني: دراسة نظرية، الجذور والأبعاد والمخاطر، ذهبت الدراسة إلى أن الأمن يمثل قيمة أساسية في حياة الأفراد والكيانات السياسية، محفوفًا بالجوانب الأخلاقية، وفي إطار الشريعة والقانون، فكما تسعى الدول إلى تحقيق أمنها وسلامتها بمختلف الأساليب والطرق (القوة، المساعدة الذاتية، الاعتماد المتبادل.. إلخ)، نجد أن الإنسان ينزع بشكل جدي إلى أمننة حياته، وتخومه، وعلاقاته بالغير، فضلًا عن ميله الجاد إلى أمننة بيئته التي يشغلها. انطلاقًا من الثنائية الهوياتية للأمن، تتبلور علاقة استفهامية مرتبطة بأي أمن، وهل الأمن يتعلق بأمن الوحدات السياسية؟ أم بالأفراد؟ وهل يقصد بالأمن أنه الأمن الصلب (العسكري) أو الأمن اللين (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي، الأمن الثقافي، الأمن البيئي). تقترب تلك الدراسة من محاور دراستنا، ولكننا تناولنا مفهوم العمق الإنساني والأخلاقي وفقًا لمدونات السلوك الأخلاقي والوظيفي للموظف العام، ولما جاء بقواعد وضوابط قانون حقوق الإنسان.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، قام الباحث ببيان أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث موضوع الدراسة وأهدافها، ومنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، بالإضافة إلى أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، وأبرز ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تتناول موضوع القانون والقيم الأخلاقية وعلاقتهما بكفاءة العمل الأمني: دراسة تحليلية.

2. المبحث الأول: الحماية الأمنية في إطار الالتزام بالقانون والتصرفات الأخلاقية

2. 1 المطلب الأول: عمل رجال الأمن وعبء حماية الوطن

لا ريب أن رجال الأمن هم الذين يقع على كاهلهم عبء حماية الوطن والمواطنين وفرض احترام القانون، فهم موظفون يتميزون عن باقي الموظفين، والشخص الذي ينتمي لهذه الوظيفة مطالب وملزم

بالتحلي بمواصفات خلقية تؤهله لممارسة هذه المهام على الوجه المطلوب، وبالتالي فهو ملزم بنهج سلوك قويم في علاقته مع المواطنين. وهذا يتأتى وفقًا للقواعد والمبادئ المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المطبقة والتي تتغير من زمن إلى آخر بحسب التقلبات والظروف، فالقانون الذي هو من صنع وابتداع البشر قابل للتغيير من وقت إلى آخر بحسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في المجتمع واستقراره بعاداته وتقاليده التي تعارف عليها فترة من الزمن كانت سببًا رئيسًا في صعوبة تحديد وظيفة القانون ومضمونه، ولا يتعلق الأمر بقوانين وجدت في فترات زمنية مختلفة، ولكنه يشمل قوانين متعاصرة زمنيًّا (عبد المنعم، 2020) وعلاقتها الرصينة بالمنظومة الأمنية؛ إذ لا بُدَّ أيضًا أن تتواكب تلك المنظومة مع التغيرات القانونية، ومن ثَمَّ العادات والتقاليد بأخلاقياتها وسماتها الموضوعية في العمل الأمني.

وقد انتشرت الكثير من الأفعال غير الأخلاقية في العصر الحالي؛ نتيجة غلبة الجانب المادي على حياتنا، ومن أمثله ذلك الجرائم المالية، والتعدي على المال العام والخاص، وجرائم التعدي على النفس، وأثر ذلك على مدى الشعور بالأمن، وتوافر الثقة، وهو ما يبرز الحاجة لعنصر الأمن في إطار من احترام القيم والقانون والأخلاق، وقد طال ذلك للأسف البلدان الإسلامية على الرغم من أنها مهد القيم والأخلاق (Zhang, Li, Cao, Li, 2020).

ويراعى أن التصرفات غير الأخلاقية قد أثَّرت على الضمير البشري ودفعته لليقظة؛ الأمر الذي أدى لإعادة التفكير في تأثيراتها القانونية على أساس الأخلاق، ونجم عن ذلك إنشاء مراكز لمواجهة أنواع الفساد، وهنا نشأ تفكير يربط القانون بالأخلاق محليًّا ودوليًّا وظهرت مبادئ؛ مثل: البعد الأخلاقي للحياة العامة، والبعد الأخلاقي للحياة السياسية، وأخلاقيات الإدارة وغيرها.

ويعد استقرار النظام العام والأمن في الدولة وتحقيق العدالة الناجزة هو الهدف من القواعد القانونية، بينما هدف الأخلاق أبعد من ذلك، فهي تسمو بالفرد نحو الكمال، وتميز بين الخير والشر، وتنشر الفضيلة، وتنهى عن الرذيلة، وبالتالي فهي تنظر إلى المثالية وليس لما هو كائن.

وهكذا فإن الأخلاق تخاطب الضمير الإنساني، وغايتها تحقيق الأمن والسلام داخل الفرد، بينما القاعدة القانونية تدير علاقة الأفراد فيما بينهم، وغايتها تحقيق الأمن والسلام بين أفراد المجتمع بما يضمن عدم اعتداء بعضهم على بعض، فكل من القانون والأخلاق يدور في تحقيق المنظومة الأمنية. وهذا ما تستشعره وتتدبره التشريعات الدستورية القانونية في بلدنا في الزمن المعاصر (الدستور الدائم لدولة قطر لعام، 2004).

وبالنسبة لكيفية قياس الكفاءة في العمل الأمني ومدى ارتباطها بالقيم الأخلاقية والقوانين والتشريعات، فإن جُل المدونات الأخلاقية للسلوك الوظيفي المهني للوظائف العامة، ومن ضمنها العمل الأمني تضع لنا ضوابط عدة لقياس تلك الأخلاقيات والسلوك القويم طبقًا للقانون (منظمة الأمم المتحدة، 2017) في عمل رجل الأمن وأهمها:

- النزاهة والكفاءة وتحمل المسؤولية في العمل.
- المساواة والحيادية في التعامل مع الجميع، وعدم اتخاذ إجراءات ظالمة، أو سوء استخدام السلطة.
- التعامل الحسن والود والتراحم مع المواطنين وفق حدود القانون.
- احترام كرامة الإنسان ومراعاة خصوصياته.
- الالتزام بالضمير والأمانة والولاء للعمل والوطن.

إذا كانت المعايير السابقة متوافرة في رجل الشرطة، فإن ذلك يشير إلى ارتباط عمله الأمني بالقيم الأخلاقية والقوانين الملزمة.

2. 2 المطلب الثاني: تأثير الأخلاق في الأمن والقانون

إن إعمال منظومة الأمن والأمان والتعامل مع أفراد المجتمع قاطبة بالنزاهة والعدالة والمساواة بين الجميع وبتطبيق روح القانون يأتي حتمًا بمدى تأثير القيم الأخلاقية والقانون في العمل الأمني. ولا شك أن النظام الأخلاقي المشتق من الطبيعة البشرية الإنسانية، ومن المعتقدات الدينية والرسالات السماوية التي نزلت على الرسل في مختلف العصور ليس وليد الصدفة، فالقواعد الأخلاقية هي نتاج أفعال وجدانية تنقلب من ظواهر إلى مواقف إنسانية تأتي تحت قواعد اعتاد عليها بنو البشر في ظروف ومعطيات وشروط معينة. (الشريف، 2022).

ومن ثَمَّ فتقوم بجانب قواعد القانون قواعد أخلاقية تؤدي دورًا كبيرًا في تنظيم علاقات الناس في المجتمع، وتحدد سبل سيرهم وسلوكهم، ولكن التفريق بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية لم يحدد بصورة عملية واضحة إلا في العصور الحديثة، خاصة في القرن الثامن عشر، أما في العصور السابقة فقد كان التداخل بينهم كبيرًا لحد يصعب التفريق معه بينهما (مصطفى، 2017).

فقد تباينت الآراء في أصل القيم الأخلاقيّة بين الفلاسفة عبر العصور، منهم من رجّح العقل كأساس في التمييز بين الخير والشر، وردّها آخرون إلى عادات وقيم وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ويلتزم بواجباته تجاهه. من ناحية أخرى هناك الشرع والدين كمعيارٍ في الحكم على الأفعال من خيرٍ أو شر، وتوجيه سلوكيات الفرد لما هو صائب عن طريق التزامه بالأحكام الشرعية (الخلافي، 2009).

كما أن القوانين المكتوبة التي وضعت بعد تعلّم الكتابة، ليست وليدة الصدفة؛ لأنها كالقاعدة الأخلاقية، تمثل قيمة اجتماعية،

وتترجم مستوى المرحلة الاجتماعية التي وضعت خلالها، وتراعي ظروف هذه المرحلة وشروطها ومعطياتها وأخلاقها. فالأخلاق والتقاليد العامة شكّلت مادة القانون المكتوب عند بدء التدوين إلى جانب الظروف الموضوعية التي كانت جديرة بالاعتبار في أثناء وضع القانون المكتوب؛ وذلك من وجهة نظر واضعيه على الأقل، وبما أنّ الأخلاق والتقاليد وجدت في ظروف يكتنفها الغموض، وعدم التحديد وعدم التساوي في المراكز الاجتماعية، فإن القوانين التي استوعبتها هي قوانين متخلفة، ولكن المكسب الأساسي الذي حققه القانون المكتوب هو أنه سلبها خاصية الإلزام (زيادة، 1996).

بعد ذلك بدأت مرحلة التباعد النسبي بين الأخلاق والقانون والسبب في ذلك هو أن القانون يخضع في حركته إلى نسبة تسارع أقلّ منها في الأخلاق؛ وذلك لأنه يمر عند تغييره بجملة إجراءات وتعقيدات يجب مراعاتها من جهة، ثم إن واضعيه غالبًا ما يجردونه من مضمونه الاجتماعي؛ ليكون مجرد أداة للتسلط والحكم والحفاظ على الامتيازات من جهة ثانية (الشريف، 2018).

ولذلك ينظر جميع الفلاسفة والقانونيين إلى الأخلاق باعتبارها عنصرًا مهمًّا وأساسيًّا لوجود المجتمع وأمنه وأمانه واستمراريته في العلاقات الإنسانية والمدنية والقانونية بين أفراده، فأي مجتمع من المجتمعات يحتاج لاستمرار وجوده إلى أن تحكمه، قواعد وضوابط قانونية تتأثر بالأخلاق.

ومن ثَمَّ فهي مجموعة من القواعد التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم، وهذه القواعد قد تكون قواعد أخلاقية أو قانونية، أو تجمع القواعد والضوابط والروابط بين جميع أفراد المجتمع فتجمع بينهما (تلك القواعد الأخلاقية والقانونية) أي الاثنين معًا (فؤاد، 2020).

وبناءً على ذلك هناك علاقة بين قواعد الأخلاق وقواعد القانون، إلا أن هذه العلاقة تخضع لبعض المؤثرات، فهناك نظم قانونية وضُعِت استجابة لحاجات اجتماعية تستند في الأساس إلى الأخلاق، وهناك كذلك نظم تتداخل فيها قواعد الأخلاق والدين معًا في تطبيق وصياغة القواعد القانونية بالتشريعات الوضعية والوطنية والإقليمية والدولية، من مثال ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، نجد أن جميع قواعده ونصوصه مستوحاة من الشرع الحنيف وقواعد الأخلاق الهادفة إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته التي جاءت بها جميع الشرائع السماوية، وهكذا نلاحظ مدى تأثير الأخلاق على القانون في التاريخ الإسلامي؛ فقد ظهر ذلك في أحكام وقواعد معاملة الأسرى والغنائم في الإسلام. فكانت سلوكيات المحاربين تتسم بالقيم الأخلاقية والقيم الإنسانية الروحية المأخوذة من قواعد وأحكام الإسلام (السرجاني، 2012).

3. المبحث الثاني: منظومة العمل الأمني وأبعاده القانونية والأخلاقية

3. 1 المطلب الأول: المفهوم الشامل للعمل الأمني وضوابطه

مما لا شك فيه أن الأمن يعد حاجة أساسية للمجتمع الإنساني المعاصر، واستتباب الأمن دليل على الاستقرار والازدهار والتقدم في الوطن، ويتبلور هذا المفهوم ومعناه في العمل الذي يؤديه رجال الشرطة في الجبهة الداخلية في جميع أبعادها ومرافقها، والقوات المسلحة التي تؤمن حدود البلاد، وتدافع عن أي اعتداء يأتي من خارج البلاد، وتتعاون هاتان الجبهتان في الذود عن الوطن والمواطن، وتحقيق الاستقرار والأمن والأمان في منظومة النظام العام الذي يصونه ويحميه الدستور والقانون.

ويمكن تعريف الأمن الشامل بأنه ذلك الذي يقوم على تأمين جميع جوانب حياة الفرد والجماعة والمجتمع اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا... إلخ، وهذه الجوانب تعتبر منظومة متكاملة ومترابطة الأجزاء، تؤثر وتتأثر فيما بينها، ولها انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على الأمن الاجتماعي، سواء أكانت منفردة أو مجتمعة.

فيما يخص المعنى اللغوي، وبالنظر في لسان العرب، نجد الأمن والأمانة والإيمان. ويأتي معنى الأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر. والأمن أمانة وإيمان. فلا بُدَّ من وجود قيمة ومبدأ أمني وأمانة ونزاهة (ابن منظور، 2009). وكذلك لا بُدَّ من وجود عقيدة أمنية، وإيمان راسخ بالقيمة والمبدأ الأمنيّيْن. والأمن تأمين ويمين وأمان. هو تأمين للحياة وللسلم ولمقومات الوجود الحضاري والتعايش السلمي والعيش الكريم. وهو ميثاق ويمين وقسم لكل من يشمله هذا المفهوم بمعناه الشامل. فالأمن من هذا المنطلق معنى أشمل من اختزاله في بعد واحد.

ويرى بعض الخبراء أن الأمن يعني ببساطة سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلة في التهديدات العسكرية، أو ما يقع داخل المجتمع من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات؛ ممَّا يعد مؤشرًا خطيرًا لافتقاد الأمن والأمان في المجتمع (نبيل، 2018).

وبقدر حاجة المجتمع للأمن والأمان، تكون حاجته لمقوماته وركائزه الأساسية التي تسهم في توفير الأمن، وبناء المجتمعات الحديثة وعاملًا مهمًّا في تقدم الأمم ورقيها، فالمجتمع الذي يتوافر فيه الأمن والأمان ينعكس ذلك على سلوكياته ومنجزاته ودرجة تقدمه ورقيه؛ حيث إن ذلك يبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزًا للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية.

3. 2 المطلب الثاني: المنظومة الأمنية من الجانب الإنساني

يتعلق مصطلح الأمن الشامل بالمنظومة الأمنية في مجملها كليًّا وجزئيًّا. ومن ثَمَّ نجد أن الأمن الشامل كلٌّ متّصل. ويمكننا أن نجد مصفوفات كثيرة نبين من خلالها الرؤية الأمنية الشاملة.

ففي هذا الإطار الأمني المتعدد المستويات والاتجاهات، نجد في هذا الإطار كنماذج للأمن الشامل، مصطلح الأمن الاجتماعي الذي يُعرف على أنه: «مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها دولة ما لحماية شعبها وكيانها وإنجازاتها داخل مجتمعها، كما يعني جميع إجراءات الحرص على استغلال كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع من أجل تأمين الاستقرار داخله، وبهدف حماية كل متطلبات حياة المواطنين واحتياجاتهم».

وتتداخل مستويات الأمن عامة بالدولة مع الأمن القومي الذي يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة مع الأمن الإنساني، وقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ظل العولمة والتطورات الحديثة التي تفرض أخطارًا جسامًا ومتغيرات لها آثار مختلفة على حياة الفرد والجماعة.

وعليه نجد أن الأطر المختلفة لمفاهيم الأمن وأبعاده والتحديات التي تحيط به مع التركيز على مفهوم الأمن الاجتماعي ومكوناته ومقوماته وآراء بعض المتخصصين في هذا الجانب، أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن اجتماعي بدون أمن اقتصادي، بل إن هناك تصنيفات وتخصصات متنوعة، نتيجة تطور الحياة وتعقيداتها فهناك ما عرف بالأمن القومي، والأمن الإقليمي والأمن الدولي والأمن الإنساني، ولكنها تلتقي جميعًا تحت مبدأ الضرورة والحاجة، وتتداخل هذه المفاهيم بين علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية أيضًا.

كما أن الأمن الاقتصادي هو امتلاك الأفراد الوسائل المادية، التي تمكّنهم من عَيش حياة مستقرة وآمنة، وتوفير حاجاتهم الأساسية، كالغذاء والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم. ومن أبرز العناصر لتحقيق الأمن الاقتصادي العمل على توفير الأمن الغذائي للمجتمع؛ واستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة فيه، ومكافحة الفقر، الذي يعد من أهم مكوّنات الأمن الاقتصادي.

وكذلك نجد أن معيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وحماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ذلك؛ لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وأموالهم بالعيش الكريم (الحسن، 2009).

كما يعني مصطلح الأمن القومي «جميع الإجراءات، والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل حماية أرضها، وشعبها، من أي اعتداء، أو تهديد، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، عن طريق تجهيز القوات العسكرية، وحشد الجيش، من أجل المحافظة على سيادة الدولة، وحمايتها من الخطر».

كما نجد كذلك أن مصطلح الأمن القومي شائع في العلوم الإنسانية، فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة؛ حيث برزت الكثير من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي، والأسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الإستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والأخطار المحتملة والتحرك الاستباقي واحتواء الأزمات. وأصبح تعريف الأمن وفقًا لهذا المفهوم حسبما أوردته دائرة المعارف البريطانية يعني «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»، بينما يرى بعض الباحثين أن الأمن يعني «حفظ حق الأمة في الحياة بالقدرة التي تتمكن بها الدولة من انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات لمواجهة مصادر الخطر في الداخل والخارج، وفي حالتي السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤّمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل».

ونرى أن مفهوم الأمن يتأتى من خلال قدرة الوطن والأمة العربية على التصدي لكافة التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها، والتغلب عليها وصيانة استقلالها وزيادة قدراتها الاقتصادية ومتانتها العسكرية لأي احتمالات تهدد أمنها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لتلك التحديات التي قد تظهر في الزمن المعاصر أو في المستقبل (المري، 2007).

3. 3 المطلب الثالث: الجانب الإنساني للأمن

ونلاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الإنسان بشخصيته، وليس على شخصية الدولة في ذاتها فقط، بل يجب أن تكون سياسة الدولة تهدف أساسًا إلى تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها من واقع العدالة والأخلاق إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة، أو بروز الإثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحديًا دائمًا كالزلازل والبراكين والفيضانات، أو الصراعات والنزاعات الانفصالية؛ ممَّا يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية أو دولية.. وتنشط منظمات إنسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لا تستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات.

ووجدنا أن عولمة الجانب الإنساني وطنيًّا ومحليًّا حتى على المستوى الدولي قد نال حظًا كبيرًا من الاهتمام والدراسة، ففي التقرير الصادر

عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « Globalization With a Human Face» بعنوان: عولمة ذات وجه إنساني عام 1999 حددت سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة، هي عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المتمثل في عدم استقرار الدخل، وغياب الأمن الصحي، وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة وغياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة، وغياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير وغياب الأمن البيئي بانتشار التلوث، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية، إضافة إلى غياب الأمن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة.

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية.

ومما تقدم يظهر لنا أن مفهوم الأمن يتداخل بين ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى، وهي الدائرة الإنسانية الأخلاقية، التي تنطلق أساسًا من حماية الإنسان بصفته إنسانًا بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه، وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية، سواء المتقدم منها أو تلك التي تعيش دون خط التمدن والتحضر، ومن ثم فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

الدائرة الثانية، وهي دائرة الأمن القومي، الذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات، ويحظون بحمايتها ورعايتها، فكما أن مسؤولية الدولة هي حماية رعاياها، فإنه بالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطارًا تهدد كيانها السياسي، أو تمس سيادتها. فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة، وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود التي تأتي ليس فقط من الدول، بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب.

الدائرة الثالثة: وهي التي تتعلق بالأمن الاجتماعي الذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تسهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع، بدءًا من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة، وروح المواطنة والشعور بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في خدمة الجماعة؛ لتحقيق الذات من جهة، والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى.

ونلاحظ في هذه الجزئية التداخل العضوي بين مستويات الأمن الثلاثة: الإنساني والقومي والاجتماعي، وربما تعود الفوارق بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية. ممَّا يعزز القول: إن مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية فردية وجماعية في آنٍ واحدٍ تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيدًا عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.

ويُعدُّ الأمن الإنساني بمنزلة الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملًا رئيسًا في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكل حافزًا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها؛ حيث يكون من السهل توجيه الطاقات؛ للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية، وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار.

4. المبحث الثالث: الضوابط الأخلاقية والقانونية للعمل الأمني

4. 1 المطلب الأول: القيم الأخلاقية والقانونية

يُعدُّ البعد الأمني الإنساني مصطلحًا جديدًا يستعمله أصحاب الاختصاص ليدل على كل أبعاد ومتطلبات الإنسان الأمنية في كل مجالات الحياة، أي كل ما يحتاج إليه من أمن على نفسه وماله وأهله ووطنه، نجد أن أبعاد الأمن الإنساني بمفاهيمه ومبادئه القائمة على القيم الأخلاقية والضوابط القانونية تمتد دومًا للمحافظة على الأرواح والأبدان والصحة (فؤاد، 2020) والأمن على الأموال والممتلكات والأعراض والكرامة، والأمن الغذائي والاقتصادي، والأمن البيئي والبحري، وأمن الشعوب والطوائف والأقليات، وغير ذلك من مشتملات الأمن ومفرداته.

ومما لا شك فيه أن الضوابط الأخلاقية في إطار المنظومة القانونية والأمنية هي بمنزلة التزام الجميع بالقِيَم والأخلاق، وهو الأساس القوي لبناء الحضارات الإنسانية، ونقصد بالأخلاق في هذا المعنى مجموعة الأقوال والأفعال المقبولة والمحمودة التي من شأنها أن تقيم مجتمعًا متماسكًا يحافظ كل فرد فيه على واجباته والتزاماته، ولا ينتهك حقوق الآخرين.

ونجد في بعض الأحيان الأخلاقيات العملية، منها ما يتصف بالجوانب السلبية والسيئة في التعامل مع الآخرين، سواء في الأماكن

العامة، أو في مواقع العمل، وغالبًا ما تواجه الفرق العاملة تحديات أخلاقية في العمل، تستدعي التعامل معها بحذر واهتمام، ومن أمثلة ذلك لحالات الانحراف الأخلاقي، حالات الاغتصاب، والزنا، والتحرُّش الجنسي، والرشوة، والفساد، وتعاطي المخدرات، والخيانة الزوجية، والكذب، والنفاق، وعقوق الوالدين، واستخدام الألفاظ البذيئة، وترك الشباب والشابات لمنازلهم، والسرقة، والسطو، والتزوير، ومظاهر العُري والابتذال، ومخالفة القانون؛ ومن ثم على الجميع الالتزام بالنزاهة والالتزام بالقانون في إنجاز كل جوانب العمل بطريقة أخلاقية، تعكس الصدق والنزاهة والموضوعية والمسؤولية.

والأمن كعمل إنساني يتطور بحسب التطور العلمي والاجتماعي والحضاري، وبحسب الاستخدامات والمفاهيم التي تتناولها المنظمات الدولية والدول، وللأمن مستلزمات لا بُدَّ منها حتى نضمن وجوده واستمراره وفاعليته بجميع أبعاده السياسية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لأن عدم الاعتناء بجملة هذه المستلزمات قد يعطل، ويغيب وجود الأمن، ويجعله مقصورًا على بعض الفئات، أو من خلال بعض الأوقات والمناسبات.

ولا شك في أن كل ذلك يعد خللًا كبيرًا وخطأً جسيمًا، له تأثيره في مستويات التنمية والأمان والتقدم ربما على صعيد السيادة والاستقلال والحرية، فهذه المتطلبات، والمستلزمات تتوزع على كل المجالات التي يشملها الأمن الإنساني، أو تعم جميع مجالات الحياة الإنسانية في أبعادها المعرفية والبحثية والأخلاقية والإعلامية والقانونية، وأيضًا في جوانبها المادية «اللوجيستية» المتصلة بالأساس بتكوين الكفاءات، وإيجاد البنية المادية والعسكرية القوية والفعَّالة التي تحقق الأمن للدولة وسيادتها.

4. 2 المطلب الثاني: العمل الأمني ومتطلبات المجتمع الإنسانية

نجد أن تقوية الإرادة الوطنية الداخلية القائمة على العدل والمساواة بين الجميع باحترام مبادئ القيم والأخلاق والقانون، وتحفيز الهمم الإنسانية لخوض معارك الإعمار والإصلاح في كل الميادين وفي مختلف الظروف.

فالأمن الإنساني ضرورة للإنسان، وغاية في الوقت نفسه، فبدون تحقيق الأمن لا يستطيع الإنسان العيش في المجتمع والعمل والإنتاج والتقدم، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، ولذا فإن الحرص على توافر الأمن ومستلزماته للإنسان يعد هدفًا لتحقيق التنمية والتطور في المجتمع، وتوفير حياة كريمة آمنة للأفراد في مجتمعنا المعاصر.

ولهذا فإنه يمكن لنا أن ننظر إلى مفهوم «العمل الأمني الشامل» على أنه الأمن الذي ينطلق من الفرد، وهو يركز أكثر على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد، ويؤكد أن يكون الإنسان بمأمن من الحرمان الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مقبولة آمنة مستقرة، وضمان الأداء للحقوق الإنسانية الأساسية. فهو إذًا مفهوم يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية، كما أنه لا يحصر الأمن في نطاق الدولة، بل يوسعه إلى المستوى العالمي، ويدعو مختلف الفواعل على الساحة العالمية إلى التعاون. وهذا يعكس بعدًا أخلاقيًّا يحمله مفهوم الأمن الإنساني؛ لكونه لا يركز على المصلحة، بل على تأمين حاجات الفرد الإنساني مهما كانت، ويساعد على شعوره بالانتماء والولاء لوطنه.

بيد أنه ظهرت كثير من معوقات التنمية وتحقيق الأمن الإنساني في المجتمعات الرأسمالية في الآونة الأخيرة، التي تحد من ملكات الأفراد في المجتمع والتجانس معه. فالتطور التكنولوجي والعلمي ومظاهر العولمة صاحبه الكثير من المشكلات والظواهر التي تعوق تحقيق الأمن الإنساني للأفراد. وهذا يؤثر من ثم على كثير من حقوقه وحرياته، وفي ممارسته لمتطلباته المعيشية.

فنجد الحروب والثورات والتهديدات الأمنية للشعوب (الخادمي، 1427) والحركات الانفصالية والاحتجاجية، والنزوح من البلاد والهجرات المختلفة، والأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية التي تسود مجتمعات كثيرة في العالم، وبخاصة في المنطقة العربية والشرق أوسطية، وفي بعض البلاد الإفريقية كالصراع الدائر في السودان، وهو النزاع الدموي الطاحن بين القوات العسكرية بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان ضد قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان؛ مما يقوض الأمن والاستقرار بشكل رهيب، وكذلك الاعتداءات الوحشية التي تروع أمن واستقرار الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بالقتل والتشريد لآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وفي باقي الأراضي المحتلة. تشكل جميعها مهددات للأمن الإنساني، ومن ثَمَّ تعوق التقدم والتنمية. فالأمن الإنساني ضرورة لحياة الناس وغاية وهدف مهم في إطار المنظومة الأمنية في حياة الشعوب في الزمن المعاصر، وفي مختلف العصور.

5. المبحث الرابع: المسؤولية القانونية والأخلاقية كضمان لاستقرار أمن المجتمع

تتجلى مسؤوليه الدولة في ضمان أمن واستقرار المجتمع، إضافة إلى إيلاء الأخلاق أهمية كبرى في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فمن حيث التشريع يعد صون الأخلاق العامة أهم

وظائف الدولة في الإسلام ويناط بها إصدار التشريعات التي تضمن المحافظة على الأخلاق، وتتصف هذه التشريعات بالشمول، وتتعلق بسائر مؤسسات الدولة، كذلك فإن الأجهزة التنفيذية وعلى رأسها مرفق الأمن مسؤولة عن تطبيق تلك التشريعات ومواجهة محاولات المفسدين في المساس بالأخلاق (عبد القادر، 2021).

وعامة تنقسم المسؤولية إلى مسؤولية قانونية، وأخرى أخلاقية، فعندما يخالف الفرد التشريعات في وطنه يسأل أمام القضاء، ويعاقب إذا ثبتت مخالفته، أما إذا خالف الأخلاق؛ فيعد مسؤولًا أمام ضميره وأمام الله، وهكذا فإن المسؤولية الأخلاقية أكثر اتساعًا من المسؤولية القانونية، فالقانون يعاقب من خلال نصوصه بالعقوبات التي نصَّ عليها، بينما الأخلاق أوسع؛ لأن من يتولى التجريم والعقاب فيها هو الله والضمير الإنساني (جرار، 2023).

فأخلاقيات المهنة لا يمكن اعتبارها مجرد الرضوخ للقواعد؛ لأن الأفراد بطبعهم يتجهون للبحث عن الطرق الناجحة للهروب من القواعد والقوانين، فيكونون بالظاهر يؤيدونها، وفي الباطن يلتفون حولها ويستطيعون الهروب منها.

ويبحث الفصل الثاني الترابط بين الأخلاق والقانون والأمن، فيتناول التطور التاريخي لتأثير الأخلاق في القانون والأمن، وتأثير الضمير الإنساني في الثواب والعقاب، ومدى ارتباط الدور الأمني بالأخلاق والقانون، وانعكاس ذلك على حياة المجتمع؛ وذلك في مبحثين كالتالي:

5. 1 المطلب الأول: النظام الأخلاقي وروح القانون في الطبيعة البشرية الإنسانية

وما تناولناه سابقًا قد ساعد على الحد من الأمور الدينية لتصبح من القيم الأخلاقية المجردة، هذه القيم الأخلاقية المستمدة من خصائص الإنسان والشرائع الدينية والرسالات السماوية على مر الزمان لم تتكون عبثًا؛ لأن القواعد الأخلاقية هي نتاج أفعال شعورية تتحول من ظواهر إلى سلوك إنساني في ظل قواعد نشأ عليها الناس في ضوء أوضاع محددة.

ومما لا شك فيه أن رجال الأمن هم المكلفون برعاية وصون الأمن والأمان في ربوع البلاد، فهم بشر يؤدون أعمالهم متأثرين بكلا العنصرين المهمين في حياة البشرية ألا وهما قيم الأخلاق وروح القانون، ومن ثَمَّ فإن كلًّا من قواعد القانون وقواعد الأخلاق يؤدي دورًا كبيرًا في تنظيم علاقات الناس في المجتمع، وفي المنظومة الأمنية في التعامل بين رجل الشرطة والمواطن، وكذلك في تعامل المواطنين مع رجال الشرطة، كما تحدد تلك القواعد في مجملها سبل سير الجميع وسلوكهم، ولكن التفريق بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية لم يحدد بصورة عملية واضحة إلا في العصور الحديثة، خاصة في القرن الثامن عشر، أما في العصور السابقة، فقد كان التداخل بينهم كبيرًا لحد يصعب التفريق معه بينهما (عاشور، 2018).

وقد اختلفت الرؤى في تأصيل القواعد الأخلاقية بين الفقهاء عبر الزمان، فالبعض قد اتخذ العقل مناطًا في التفرقة بين الخير والشر، والبعض قد أرجعها إلى تقاليد وأعراف المجتمع الذي يحيا فيه الإنسان ويلتزم بقيود نحوه، من جانب آخر فهناك الأديان كمعيار لتقييم الأفعال من خير أو شر، وحث سلوكيات الناس للتحول إلى الصواب من خلال الالتزام بالأحكام الدينية (زايد، 2020).

كذلك فإن التشريعات التي وضعت بعد ظهور الكتابة أيضًا لم تنشأ مصادفة؛ وذلك لأنها مثل القواعد الأخلاقية تشكل وضعًا اجتماعيًّا، وتعكس مظاهر الحياة المجتمعية التي برزت أثناءها، وتتسق مع المناخ العام المحيط بتلك المرحلة.

فالأعراف والأخلاق كونت أصل القانون المدون عند بدء الكتابة، إضافة إلى المناخ الموضوعي محل الثقة أثناء التدوين للقانون المكتوب، هذا من منظور واضعي القانون، وعلى أساس أن الأعراف والأخلاقيات نشأت في مناخ غامض وغير محدد، وهناك اختلاف في الأوضاع الاجتماعية فإن التشريعات التي ظهرت في المجتمعات هي قوانين غير متطورة، ولعل المكسب الرئيسي الذي حققه التشريع المدون هو أنه سحب منها صفة الإلزام (Al - Siksiwi, 2017).

عقب ذلك ظهرت مرحلة الابتعاد نسبيًّا بين الأخلاق والتشريع؛ وذلك يرجع إلى أن التشريع مقيد أكثر من الأخلاق؛ لأنه عندما يتم تعديله يمر بعدة تغيرات وتعقيدات يجب الالتزام بها هذا من جهة، وأيضًا فإن واضعي التشريع يفرغونه من محتواه الاجتماعي ليصبح وسيلة للسلطة والمحافظة على المزايا من جهة أخرى.

بناءً على ذلك يرى العلماء والمشرعون أن الأخلاقيات مرتبطة في تلازم مع وجود المجتمع وأمانه وضمانه للعلاقات بين الأفراد في المجتمع، فالمجتمع يحتاج لضمان وجوده لقواعد متأثرة بالأخلاق تضبط بها أنشطة الحياة (الصغير، 2020).

5. 2 المطلب الثاني: روح الإنسانية في سلوك وأخلاقيات رجال الشرطة

إذن هي منظومة من القواعد التي تتناول بالتنظيم علاقات عناصر المجتمع، وهذه القواعد المشار إليها قد تكون قواعد من الأخلاق، أو قواعد من التشريع أو قواعد تجمع التشريع بالأخلاق (عبد الواحد، 2021) ومنظومة المدونات السلوكية والأخلاقية والقانونية لرجال الشرطة في تنفيذ القانون، التي أصبحت من السمات والعناصر الرئيسة، تأسيسًا

على ما تقدم، فهناك صلة بين الأخلاقيات والتشريع في العمل الأمني في جميع بلادنا بالمنطقة العربية، وجميع دول العالم المتحضر في العالم الحديث (مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي، 2019).

غير أن هذه العلاقات مقيدة ببعض العوامل، فهناك أنظمة قانونية وضعت لتلبية احتياجات مجتمعية تستند بصفة أساسية إلى الأخلاق، وهناك أنظمة أخرى تتداخل فيها الأخلاقيات مع الأديان في نصوص التشريع الوضعي والوطني والإقليمي والدولي، وأوضح مثال على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948، فنلاحظ أن معظم مواده وقواعده مستمدة من الدين الإسلامي والأخلاقيات التي تهدف لاحترام حقوق الإنسان في الشرائع السماوية الأخرى، أيضًا نلاحظ تأثير الأخلاقيات على التشريع في العصور الإسلامية، وقد اتضح ذلك في نظم التعامل مع الأسرى وتوزيع الغنائم، فكان سلوك المقاتلين المسلمين يتقيد بالقيم الأخلاقية والإنسانية المستمدة من أحكام الإسلام (محمود، 2021).

ومن ثَمَّ وبناء على ما تقدم نجد أن رجال الشرطة، وبخاصة في مجتمعاتنا الشرقية العربية الإسلامية قد تأثروا بموروثات الحضارة الإسلامية وفي المعاملة الإنسانية المتسمة بالأخلاق والقيم وروح القانون. (السرجاني، 2012).

كما أن رجال الشرطة في معظم دول العالم المتحضر يلتزمون بمبادئ الأخلاق والقيم الإنسانية والقواعد القانونية التي تحكم البلاد؛ وذلك من خلال مبادئ القيم والمعاهدات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

6. المبحث الخامس: علاقة الضمير الإنساني وارتباطه بالعمل الأمني

6. 1 المطلب الأول رجل الشرطة في ضميره وأخلاقه:

- الفرع الأول الضمير مركز الأخلاق

يرى الكثير من الفقهاء بروز صفة الحرية في بنية الضمير الإنساني؛ لأن الضمير مركزه أخلاقي يقوم على الحرية، ومن دونها يفنى وتفنى معه النفوس، فالحرية مرتبطة بالإرادة، ومن غيرها تصبح الحياة عبثًا، يقول الكواكبي في هذا المجال: "الحرية أعز شيء على الإنسان؛ إذ بفقدها نفقد الآمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع وتختل القوانين، فالحرية هي أن يكون الإنسان مختارًا في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم.

وفي هذا المجال يقول فلاسفة الفكر الإنساني: «الإنسان الحرّ هو الذي يكون علة ذاته (الجبوري، 2021) فالحرية تمثل جوهر الضمير الأخلاقي ودلالاته؛ حيث يكون الضمير سبب الفعل الأخلاقي، وتبدو هذه العلاقة الأزلية بين الحرية والضمير في هذا النص الذي يقدمه جون ستيوارت مِل عندما يقول: «إنَّ في حياة الفرد منطقة حرام، لا يجوز للمجتمع أن يطأ ساحتها، هي موطن الحريَّة الصَّحيحة ويُعبّر عنها بحريّة الضّمير، والفكر والوجدان»، (عبد الرحمن، 1994) وهذه المنطقة المحرمة هي مركز الضمير الأخلاقي، وهنا يكون الضمير هو البؤرة المركزية الذي يستمد أحكامه من ذاته، ومن الصفاء الذي يتميز به فلا يهادن ولا يذعن، ولا يخضع إلا للحق والعقل والفضيلة والقيمة الأخلاقية العليا (Hardwick, 2017).

فالضمير لا تتسق معاييره إلا بالحرية وفي هذا المجال يعرف معجم علم الأخلاق حريّة الإرادة بأنها: «قدرة الإنسان على تحديد تصرّفاته بنفسه، تبعا للرّؤية الّتي يتبنّاها، وقدرته على الفعل استنادًا إلى قراره الذّاتي، وهي تعني أنَّ الإنسان حين يقوم بالتّصرّف، يختار (الاختيار) بين الخير والشّرّ، بين الأخلاقي واللاأخلاقي». زيادة (1986)

فرجل الشرطة حينما يقوم بعمله كإنسان في حفاظه على الأمن في نطاق عمله المنوط به، فهو يطبقه بأخلاقيات متسمة بالقيم الإنسانية وضميره الذي ينطلق من طبيعته الأخلاقية وروح القانون.

وهذا كله يعني أن الحرية تشكل وطن الضمير وجوهره، ومن غيرها لا يمكن للإنسان إلا أن يكون عبدًا صغيرًا صاغرًا لغيره ولملذاته.

وفي هذا المجال يبدو الضمير بوصفه بؤرة أخلاقية يتسم بالقدرة على رسم مسار الفعل الأخلاقي إنه الشعور بوصفه القيم الأخلاقيّة التي تسير على مسارات العقل والحرية بالبعد الإنساني المبتكر، وبعبارة أخرى الضمير هو المنطقة الأكثر نقاءً وقدسيةً في العقل الإنساني، وبه يتماهى الإنسان بجوهره الإنساني (Al - Ahmad, 2018).

- الفرع الثاني الجزاء الأخلاقي

ويُقصد بالجزاء الأخلاقي المكافأة، أو الأثر المترتب على الفعل الأخلاقي، سواء أكان ظاهرًا كالسجن والضرب، أم باطنًا كتأنيب الضمير، وسواء أكان في الدنيا كالعقوبات المقررة شرعًا على الجنح والجرائم، أم في الآخرة كنعيم الجنة، أو عذاب النار. كما يعني أيضًا أنه «كل ما يلاحظه الإنسان من نفسه من جرّاء إقدامه على عمل طبقًا لما يعرفه من الأحكام والتشريعات والقواعد، ويحس بها، كالرضا في حالة النجاح، والألم في حالة الإخفاق (Al - Ahmad, 2018).

أنواع الجزاء الأخلاقي:

ويتمثل في الشعور النفسي والعقوبات الشرعية والشعور النفسي يقصد به: ما يحسه المسلم من نفسه من الرضا عند الطاعة، والشعور بالألم عند المعصية، وهو ما يسمى برضا الضمير، أو تأنيبه.

- العقوبات الشرعية: وهي العقوبات التي أقرها الشرع لأولئك الذين يتعدون حدود الله، والغاية من هذا الجزاء معاقبة المجرم وردعه، وردع غيره مِمَّن تسول له نفسه فعل مثل ذلك. وهذه العقوبات على نوعين:
- حدود: وهي جزاءات حددها الشرع على جرائم معينة كالزنا والسرقة والقذف ولا مجال للاجتهاد فيها.
- وتعزيرات: وهي عقوبات تأديبية يعاقب بها من ارتكب جناية لم يحدد الشرع لها عقوبة.

6. 2 المطلب الثاني ارتباط السلوك الأمني بالأخلاق والقانون

- الفرع الأول دعائم الأمن والأمان والاستقرار

لا شك أن تقدم المجتمع في الزمن المعاصر يرتبط بالأمن والأمان والاستقرار، واستتباب أواصر الحياة القائمة على الطمأنينة والسكينة بين جميع الناس في المجتمع، وتكون من أجل ركائزه القيم الدينية والأخلاقية والعادات والتقاليد الموروثة، في مناخ من الشراكة الفاعلة بين الشرطة وجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في إطار العدالة والمساواة بين الجميع، وبتطبيق روح القانون، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو الجنس، فالجميع سواسية أمام القضاء بتطبيق القانون بحيادية وشفافية، وعدم الانحياز للفرد على حساب فرد آخر.

ولا شك أن أفضل نموذج يحتذى به في سياق بحثنا هذا، وهو مدى تأثر عمل أجهزة الشرطة، وبخاصة أداء وعمل الشرطة المجتمعية في الزمن المعاصر في العمل على احترام القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان. ما دعا إليه المسؤولون عن جهاز الشرطة بدولة الكويت في التعاميم التي أصدروها في هذا الصدد، ومنها التعميم الصادر من معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بدولة الكويت، في يناير 2022 لتدعيم القيم والأخلاق الإنسانية وروح القانون في التعامل مع جميع الناس في المجتمع أثناء تنفيذ رجال الشرطة لمهامهم المكلفين بها على خير وجه واحترام مبادئ وقواعد حقوق الإنسان التي نصَّ عليها الدستور والقانون، والمواثيق والمعاهدات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من حيث تنمية مفهوم الشرطة المجتمعية لدى العاملين في جهاز الشرطة وأفراد المجتمع ومؤسساته، وتثبيت ودعم قيم المجتمع الإيجابية، ومحاربة العادات والسلوكيات الضارة.

وتحسين الصورة الذهنية عن الشرطة لدى أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى أعلى درجات الثقة بينهما، وكذلك تعمل دومًا الشرطة المجتمعية على تنمية روح التعاون والمسؤولية المشتركة وزيادة التقارب بين رجال الأمن وأفراد المجتمع، (هلال، 2017) وتنمية الحس الأمني وخلق ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع.

فمن خلال توظيف واستثمار الطاقات والقدرات المتاحة في المجتمع، وهذه الصفات الأخلاقية المزوجة في العمل الأمني وتطبيق روح القانون تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهداف كثيرة أهمها:

- معالجة المشكلات، والخلافات الأمنية البسيطة التي يمكن حلها بالطرق الودية بدلًا من اللجوء للقانون.
- تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الجريمة، والوقاية منها؛ وذلك بإشراك أفراد المجتمع في الإبلاغ عن السلوكيات الخاطئة والمخالفات الأمنية.
- تأسيس قاعدة بيانات شاملة، لمتابعة ودراسة وتحليل الظواهر والمستجدات الأمنية في المجتمع، لتمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة، والمجتمع المدني من دورهم الوقائي من الجريمة، والحد من انتشارها.
- الإسهام في تطوير آليات العمل التطوعي، وأصدقاء الشرطة في المجتمع، ودعم أعمال مجالس الشرطة لخدمة المناطق المختلفة.
- تقديم النصح والإرشاد، وتهدئة ضحايا العنف الأسري، وتهيئتهم للحياة الطبيعية والاندماج في المجتمع.

- الفرع الثاني مدى تأثر عمل الشرطة بالمبادئ والقيم الأخلاقية والقانونية

نجد أن العمل الأمني في مرجعيته ومدى تأثره بالتشريع والمبادئ والقيم الأخلاقية مرجعه الشرع والقانون، فمرد ذلك إلى الشريعة الغراء (من كتاب الله الكريم والسنة المطهرة) ومن أحكام الدستور والقانون التي تصون الحقوق (الدستور الكويتي، الصادر في 11 من نوفمبر 1962) التالية:

- الحق في الحياة، الحق في الكرامة وعدم التعذيب.
- الحق في التعليم، الحق في التفكير، حرية الرأي والتعبير.
- حق التمتع بالأمن، حق الاعتقاد.
- حق المساواة والتمتع بالعدل، لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شرعي.
- الحق بالاستمتاع بالطيبات من الرزق، الحق في الزواج وتكوين الأسرة.
- الحق في العمل وكسب الرزق، الحق في التملك.
- حق الإنسان في احترام مسكنة الخاص.
- حق الإنسان في صيانة دمه وماله، حق الإنسان في صيانة عرضه وكرامته.

- حق الإنسان في الدفاع عن نفسه، حق الإنسان في كفاية العيش إن كان عاجزًا أو فقيرًا، حقوق الضعفاء والمساكين.

كما يؤكد الدستور الكويتي ما جاء بالمواد من 7 إلى 26 كما يلي:

- مبدأ فصل السلطات، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء.
- كفالة الحقوق والحريات يقوم على دعامات العدل والإحسان والحرية.
- المساواة ومكارم الأخلاق، وقد ألقى الدستور على عاتق الدولة صيانة هذه الدعامات وكفالة الأمن والاستقرار.

كفالة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية والسياسية، والجماعية على حد سواء؛ حيث تتبنى مبدأ التكافلية والتداخل والترابط وعدم التجزئة.

حيث إن التقاضي حق مصون ومكفول للناس جميعًا، ويبين القانون إجراءات وأوضاع ممارسة هذا الحق، ويتضح ممَّا سبق أن الدستور قد أكد احترام حقوق الإنسان، ونبذ العنف واستخدام القوة، وتشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والتعاون مع الأمم على المحبة والسلام، وأنه من بين الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور على سبيل المثال لا الحصر:

- المساواة أمام القانون، وحظر التمييز، والحرية الشخصية.
- تجريم التعذيب، وحرية الصحافة والتعبير، وإنشاء الجمعيات.
- حرية العبادة، والحق في العمل، والحق في التعليم، وحق التجمع وأكد الدستور عدم التضييق على هذه الحقوق، أو الانتقاص منها أو تعديلها.
- ألقى الدستور على عاتق الدولة صيانة هذه الدعامات، وكفالة الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص بين المواطنين والتضامن والإخاء فيما بينهم.

وهكذا نجد أن منظومة العمل الأمني في شتى قطاعات ومجالات الشرطة، ترمي إلى تطوير مجتمع عادل وآمن مستند إلى الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، والقانون، بحيث يكون قادرًا على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى وتأدية دور مهم في الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وتتطلع الدولة دومًا إلى النهوض بالمجال الاجتماعي، وتطويره من خلال بناء الإنسان على التعامل وفق أسس وقواعد، قوامها الدين والأخلاق وروح القانون؛ حيث ينظم القانون الوسائل الكفيلة والمحافظة على الأسرة بحمايتها وتدعيم كيانها، وتقوية أواصرها والحفاظ عليها قوية متماسكة تحظى بالدعم عن طريق الحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظل الرعاية والحماية الاجتماعية.

كما نجد أن الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية، تسعى دومًا إلى تحقيق منظومة الأمن الشامل وأمن الأفراد، الذي يبين في جوهره شمول الأبعاد الإنسانية والأخلاقية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، وصون كرامة البشرية وكرامة الإنسان. كما وردت تلك المفاهيم بالتشريعات الإسلامية.

ونجد أيضًا أن الدستور القطري الدائم لعام 2004 قد حض على احترام وكرامة وحريات المواطنين وتمتعهم بجميع الحقوق التي حض عليها الشرع الحنيف، وكذلك ما جاء تأكيدًا لذلك بالمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فذهب بالباب الثالث منه الخاص بالحقوق والحريات؛ حيث نص على أنه «لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة.. حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقًا للشروط والأحوال التي يحددها القانون.. وحرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقًا للقانون.. والتعليم حق لكل مواطن، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقًا للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة..». (الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004).

كذلك ما نصَّ عليه قانون الإجراءات الجنائية القطري، قانون الإجراءات الجنائية القطري رقم (23) لسنة 2004 وقانون الجزاء الكويتي، قانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء (16 / 1960) من ضمانات وأخلاقيات واحترام حقوق الأفراد في المجتمع، فقد ذهب في هذا الصدد القانون القطري إلى أن: «جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحمايته دون تمييز. جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء. وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات. كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها».

7. الخاتمة

جاءت دراستنا لموضوع علاقة الأخلاق والقانون بكفاءة العمل الأمني كدراسة تحليلية للعلاقة الوطيدة بين الأمن والأخلاق بالقانون؛ حيث إنها علاقة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، فكل منهم يكمل الآخر، وإن كانت الأخلاق أشمل من الأمن والقانون؛ إذ إن الأخلاق تهدف دومًا إلى صلاح حال وتربية أفراد المجتمع على القيم والمثل الفاضلة والوصول إلى المثالية في التعامل، وإن كانت الأخلاق هي أحد مظاهر الارتباط بالقيم والأعراف والتقاليد الفاضلة، وبغض النظر عن تطبيق القوانين أو عدم تطبيقها؛ فالأخلاق هي رقابة الضمير التي تتفق مع الفطرة السوية والأخلاق لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، والأمن والقانون يضبطان كل هذه السلوكيات والتصرفات غير الأخلاقية.

كما أن مفهوم وفاعلية الأمن والأمان والاستقرار، تكون من أجلِّ ركائزه القيم الدينية والأخلاقية والعادات والتقاليد الموروثة، في مناخ من الشراكة الفاعلة بين الشرطة وجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في إطار العدالة والمساواة بين الجميع، وبتطبيق روح القانون، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو اللون أو الجنس، فالجميع سواسية أمام القضاء بتطبيق القانون بحيادية وشفافية، وعدم الانحياز للفرد على حساب فرد آخر.

وبناءً على ذلك فقد تبين أن المنطق، يبحث في ثمار الفكر، كذلك الأخلاق تبحث في قوانين السلوك الإنساني، من خلال سبر أغوار هذا الإنسان؛ بهدف الكشف عن نواياه، وأسراره، والإحاطة بما يكنه في ضميره ووجدانه نحو الآخرين، وتوجيهه صوب الالتزام بالفضيلة والابتعاد عن الرذيلة، الشيء الذي جعل منها عنصرًا أساسيًّا من عناصر الفلسفة؛ حيث اهتم الفلاسفة على مر العصور بتخصيص مكانة للأخلاق في مذاهبهم الفلسفية تسير جنبًا إلى جنب مع القواعد القانونية والأمنية.

وبالتركيز في علم الأخلاق، نجد أن هذا العلم شأنه في ذلك شأن سائر العلوم من ارتباطات له في الكثير من العلوم الأخرى، خاصة منها علم القانون، وفن تعامل رجل الشرطة مع الجمهور، وارتباطهم بعضهم ببعض ارتباطًا وثيقًا، الأمر الذي يحدو بنا إلى البحث في مظاهر هذا الاقتران بما يخفيه من ارتباطات متعددة، خاصة في العلاقة المترابطة بين الأمن والقانون والأخلاق.

التحلي بالأخلاق أمر يجب أن يحرص عليه كل شخص ينتمي إلى سلك الأمن، والمؤسسة الأمنية يجب عليها أن تُلزمَ موظفيها بذلك كجزء من مُتطلبات العمل، فعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة يؤثر لا محالة على الأداء الأمني، ومن ثم فلا بُدَّ لها من الحرص على تطبيقها، فرجل الأمن مطالب أكثر من أي إنسان آخر بأن يتصف بمواصفات عالية وأن يكون مثالًا يحتذى به داخل المجتمع.

وتعتبر أخلاقيات المهنة كل السلوكيات والمواصفات والمواقف والقيم الأخلاقية والمعرفية، التي يجب أن يتحلّى بها رجل الأمن أثناء مزاولة مهامه وخارج أوقات عمله، وتتمثل هذه الأخلاقيات فيما يلي:

التحلي بالأخلاق النبيلة بالاقتناع والرضا، والصدق، والإخلاص، وحب المهنة، والاستجابة لنداء الواجب والعمل بشجاعة وفاعلية في مواجهة التحديات الأمنية الكبيرة، وحفظ النظام، وحماية أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم، والإخلاص لمقدسات البلاد.

التحلي بالضمير المهني الذي أساسه الأخلاق فتردي هذه الأخيرة يعلن موت الضمير وسموها يعلن حيوية الضمير، فمهما كثرت الإجراءات الزجرية، فإن واقع الحال يفيد أن الضمير هو الذي يقاضي ويحاسب ويراقب، ومن ثم فإذا غابت الأخلاق غاب الضمير المهني.

وأهم ما تعرضنا إليه هو تأكيد أهمية إشاعة ثقافة جديدة مبنية على أساس احترام مواثيق حقوق الإنسان، وحقوق الطفل والمرأة، ودعم الارتباط بالمؤسسة الأمنية والحفاظ على شرف المهنة وسمعتها. وكذلك تأكيد ترسيخ وتوطيد علاقة دائمة ومستمرة بين عمل رجال الشرطة، والأخلاق والقانون، فهي النموذج المأمول في فلسفة الفكر الأمني المتحضر والمعاصر في التعامل الإنساني المنصوص عليه في المواثيق الدولية والقوانين الوضعية. هذا وقد أسفر هذا البحث عن عدة نتائج وتوصيات أعرضها كالآتي:

8. النتائج:

- أن العلاقة الوطيدة بين عمل رجال الأمن والأخلاق والقانون تأتي في صورة تكاملية مثمرة؛ حيث يعزز كل منهم الآخر ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار.
- تختلف طبيعة العقاب الذي يفرضه التشريع والأخلاق؛ حيث يتمثل التشريع في عقوبات مادية، بينما تتمثل العقوبة الأخلاقية في الاحتقار والتأنيب والنبذ الاجتماعي، ويُراعى في ذات المقام تنفيذ القانون قواعد الأخلاق والإنسانية.
- أن الأخلاق جوهرها الضمير الإنساني والرقابة الذاتية، وتظل ثابتة عبر الزمان والمكان؛ حيث يبقى الحرام حرامًا والحلال حلالًا. والقانون يعتبر عصا الزجر والعقاب لضمان الأمن والاستقرار، ويعتبر لا غنى لأي مجتمع راقٍ عن الأخلاق.
- من حيث الاستمرارية والاستتباب نجزم بأن القوانين، بوصفها من صنع البشر، قد تكون ناقصة وصعبة التطبيق في بعض الحالات، وتحتاج إلى التطوير من حقبة زمنية إلى أخرى، بينما الأخلاق تعمل على المساواة والعدالة بين الجميع في جميع الأوقات.
- رجال الشرطة يتأثرون بمبادئ الأخلاق وروح القانون في تعاملاتهم مع المواطنين في العصر الحديث؛ ممَّا يعزز الثقة والتعاون بينهم وبين المجتمع.

9. التوصيات:

- تعزيز ثقافة احترام القيم والتقاليد والأخلاقيات في إطار عمل رجال الأمن؛ حيث تشكل هذه القيم الأساسية جوهر القانون، والعمل الأمني؛ ممَّا يسهم في تقدم ورقي المجتمعات.
- إجراء دراسات متعمقة حول علاقة التشريع بالأخلاق والأمن، وتشجيع الباحثين على استكشاف هذا المجال المهم، بالإضافة إلى

تعريف وتطبيق سياسات الثواب والعقاب وفقًا للقانون والقيم المجتمعية.

- تسليط الضوء على أهمية دراسة الأخلاق كعلم مستقل، يمكن تسميته «علم الظواهر الأخلاقية»، وذلك لفهم دورها في المجتمع وتأثيرها على السلوك القانوني.
- تعزيز قيم النزاهة والشفافية في الإجراءات القانونية والأمنية، والابتعاد عن الفساد الوظيفي؛ ممَّا يُسهم في بناء ثقة الجمهور وتحقيق العدالة والنظام.
- توجيه جهود إنفاذ القانون بما يتماشى مع الأخلاقيات؛ حيث يمكن أن يؤدي تجاهلها إلى آثار سلبية على المجتمع والنظام العام.
- تطوير التدريب لرجال الأمن وأفراد المجتمع لتعزيز الأخلاقيات والقيم الروحية، وتأكيد الارتباط بينها وبين القانون والتشريعات؛ ممَّا يعزز الانضباط المجتمعي والحفاظ على النظام العام.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلف بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

محمود إيناس محمد (2021). مستويات التفكير الأخلاقي وعلاقته بصنع القرار في ظل تحديات التعليم الرقمي، المنصورة، كلية التربية جامعة المنصورة.

عبد القادر بابكر (2021). الأبعاد الأخلاقية والقانونية لممارسة مهنة العلاقات العامة، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية.

الجبوري، عماد الدين (2021). هل الإنسان حر، نشر إلكتروني https://m.facebook.com - Independentarabia › posts

الحسن، إحسان (2009). علم الاجتماع السياسي، عمان - دار وائل.

الشريف، مازن (2022). دراسات إستراتيجية واستشرافية في مفهوم الأمن الشامل، تونس العاصمة: جامعة الزيتونة.

الخادمي، نور الدين (1427هـ). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الخلافي، مروة (2009) دراسات في الأخلاق وعلم النفس، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى.

رمزي، نبيل (2018). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

هلال، ناجي (2017). واقع العلاقة بين الشرطة والجمهور، دراسة اجتماعية - الشارقة، مركز بحوث الشرطة.

المري، راشد (2007). البث الأجنبي وتهديداته للأمن القومي، القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى، بدرالدين (2017). دروب ما بعد الحداثة، مؤسسة هنداوي سي أي سي، وندسور.

السرجاني، راغب (2012). الشرطة في النظام الإسلامي، تاريخ الحضارة، موقع إسلام ويب - https://audio.islamweb.net

زيادة، معن (1986)، الموسوعة الفلسفيّة العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي، المجلّد الأوّل.

سميران، محمد (2020). تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالقانون العام، الجزائر، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مج 14، عدد 1.

جرار، أماني (2019). دور التربية الأخلاقية في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طالبات الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم، جامعة فيلادلفيا، دراسات العلوم التربوية، مج 46، ع3.

الشريف، محمد (2018). البعد القانوني والأخلاقي في تطبيق منظومة الأمن بالمجتمع المعاصر، دروس ومحاضرات أُلقيت بمعهد تدريب الشرطة - الدوحة - غير منشور -.

الصغير، وسام (2020). مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، جامعة مصراتة، مجلة البحوث القانونية، العدد 11.

عاشور، محمد (2018). مدخل إلى علم القانون، دمشق: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

عبد الرحمن، بدوي (1994)، موسوعة الفلسفة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط3.

عبد الواحد، إيمان (2021). ميثاق أخلاقي مقترح للمجتمع الجامعي في ضوء تطبيق التعليم الهجين بكلية التربية للطفولة المبكرة جامعة المنيا نموذجًا، مجلة الطفولة والتربية، جامعة الإسكندرية، مج 13، ع 11.

عبد المنعم، فراس، (2020). النظام القانوني، مقارنة فلسفية، العراق، العدد الأول، جامعة كربلاء، مجلة كلية الحقوق.

فؤاد، هند (2020). الأمن الإنساني، المفهوم والعلاقات والأبعاد، القاهرة، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثاني.

محمود، إيناس (2021). مستويات التفكير الأخلاقي وعلاقته بصنع القرار في ظل تحديات التعليم الرقمي لدى طلاب جامعة كلية التربية جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية ببورسعيد، عدد 36 13.

ثانيًا: التشريعات والقوانين:

الدستور الكويتي الصادر في 11 من نوفمبر 1962.

الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004..

قانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء الكويتي.

قانون الإجراءات الجنائية القطري رقم (23) لسنة 2004.

التعميم الصادر من معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بدولة الكويت، في يناير 2022 (هذا التعميم صدر لجميع أعضاء قوة الشرطة حدد من خلاله آليات أكثر انضباطًا في تنفيذ أوامر دخول الأماكن السكنية).

ثالثًا: المراجع باللغة الأجنبية:

Al - Siksiwi, A. (2017). The epistemological tendency to understand the law: Towards a pragmatic circle for the science of law. Retrieved from www.hekma.org, September 200940 (3):315- 318

Al - Ahmad, M. S. (2018). The supposed contractual clause. Journal of Legal Studies, 1. , AM.BUS. L.J. 503 (2004). 42 Vol. 24

Hardwick, N. S. A. (2017). Ethical principles and character traits in children's literature (Order No. 10682334) [Doctoral dissertation, Capella University]. ProQuest Dissertations & Theses Global.

Ethics, 3- (2021) Publisher no. 15, p. 382.

study. Nurse education today, 83, 104200.

Zhang, D., Li, Z., Cao, X., & Li, B. (2020). Four years of orthopaedic activities in Chinese Role 2 Hospital of eastern Mali peacekeeping area. BMJ Mil Health, 166(3), 156- 160.